

Distr.
GENERAL

S/PRST/1994/21
30 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٣٣٧١، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، في صدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة المتعلقة برواندا"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"إن مجلس الأمن يشعر بالفزع إزاء استمرار ورود تقارير عن قتل المدنيين الأبرياء في كينغالي وغيرها من أنحاء رواندا وعن الاستعدادات الجارية لاقتراف المزيد من المجازر. وهو يشعر بنفس القلق الذي أعرب عنه الجهاز المركزي لأكية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها إزاء استمرار المجازر والتقتيل دون هوادة وبشكل منظم في رواندا. ويذكر بأنه سبق لمجلس الأمن أن أدان هذا التقتيل في قراره ٩١٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

"وقد حدثت هجمات على المدنيين العزل في جميع أنحاء البلد لاسيما في المناطق التي يسيطر عليها أفراد أو أنصار القوات المسلحة لحكومة رواندا المؤقتة. ويطلب مجلس الأمن من الحكومة المؤقتة في رواندا والجبهة الوطنية الرواندية اتخاذ التدابير الفعالة للحيلولة دون وقوع هجمات على المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. ويدعو قيادة كلا الطرفين إلى أن تدين علنا هذه الهجمات وأن تلتزم بضمان تقديم الأشخاص الذين يحرضون على تلك الهجمات أو يشاركون فيها للمحاكمة وإنزال العقاب بهم.

"ويدين مجلس الأمن جميع أشكال انتهاك القانون الإنساني الدولي هذه، لاسيما ما اقترف في حق السكان المدنيين، ويشير إلى أن الأشخاص الذين يحرضون على هذه الاعتداءات أو يشاركون فيها يتحملون شخصيا مسؤوليتها. وفي هذا السياق يشير مجلس الأمن إلى أن قتل أفراد مجموعة إثنية بنيّة القضاء على تلك المجموعة كليا أو جزئيا يمثل جريمة يعاقب عليها القانون الدولي.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد الطلب الوارد في قراره ٩١٢ (١٩٩٤) بوقف إطلاق النار والأعمال العدائية فورا بين قوات حكومة رواندا المؤقتة وقوات الجبهة الوطنية الرواندية. ويشني على جهود الممثل الخاص للأمين العام وقائد القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى

رواندا للتوسط من أجل تحقيق هذا الحل، ويطلب منهما مواصلة جهودهما مع البقاء على اتصال ببلدان المنطقة وبمنظمة الوحدة الافريقية. ويشني أيضا على ما أظهره أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا من شجاعة وتفان في تقديم الحماية إلى المدنيين الذين التجأوا إلى البعثة.

"ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة بمساعدة منظمة الوحدة الافريقية لوضع حد للقتال والمجازر في رواندا. ويشني أيضا على الجهود التي تبذلها الدول ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى الشعب البائس في رواندا.

"ويشعر مجلس الأمن بالقلق العميق إزاء حالة الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين الذين اضطروا للهرب من القتال والتقتيل في رواندا.

"ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الى مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر وكالات الإغاثة والمساعدة الانسانية العاملة في المنطقة على تلبية الاحتياجات الانسانية الملحة في رواندا والدول المجاورة. ويدعو المجلس الدول المجاورة لرواندا، أن تعمل الى جانب منظمة الوحدة الافريقية، على توفير الحماية الكافية للاجئين وتيسير نقل السلع واللوازم لتلبية احتياجات الأشخاص المشردين في رواندا.

"ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف الرواندية الى كفالة حماية الأشخاص المشردين واللاجئين في رواندا واللاجئين خارج رواندا وكفالة المرور الآمن للمساعدة الانسانية.

"ويؤكد مجلس الأمن الحاجة العاجلة لوضع إجراء دولي منسق للمساعدة على إحلال السلم في رواندا وتخفيف معاناة الشعب الرواندي. ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وبلدان المنطقة، باتخاذ التدابير الملائمة لضمان تنفيذ الجهود الدولية لدعم الأوضاع في رواندا تنفيذا فعالا ومتناسقا، وكفالة اطلاع جميع الأطراف ذات الصلة على كل ما يجري.

"ويؤكد مجلس الأمن على أهمية مطار كيغالي في إيصال جهود الإغاثة الدولية المقدمة إلى رواندا وكذلك في تلبية احتياجات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. ويدعو الطرفين إلى إبقاء المطار مفتوحا في جميع الأوقات لهذه الأغراض.

"ويؤكد مجلس الأمن أهمية ضمان ألا تؤثر الحالة في رواندا تأثيرا سلبيا على أمن البلدان المجاورة واستقرارها.

"ويحذر مجلس الأمن من أن الحالة في رواندا سوف تتفاقم بصورة خطيرة إذا ما أتيح المزيد من الأسلحة لأي من الطرفين. ويناشد جميع الدول أن تمتنع عن تزويد طرفي النزاع بالأسلحة أو غيرها من أشكال المساعدة العسكرية. والمجلس مستعد للنظر فورا، من حيث المبدأ، في تطبيق حظر على الأسلحة المقدمة إلى رواندا.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بالمحافظة على وحدة رواندا وسلامتها الإقليمية. واقتناعه بأن اتفاق أروشا للسلام لا يزال الإطار الوحيد الذي يمكن فيه حل النزاع في رواندا، وأساس السلم والوحدة الوطنية والوفاق في البلد. ويدعو الطرفين من جديد إلى تجديد التزامهما بهذا الاتفاق.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام:

"(أ) أن يقدم، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، تقريرا عن أية إجراءات جديدة يمكن اتخاذها بغية المساعدة في إعادة سيادة القانون وإحلال النظام في رواندا، وتوفير الأمن للأشخاص المشردين؛

"(ب) أن يعمل، الى جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الإفريقية ودول المنطقة، على اتخاذ الخطوات الدبلوماسية الوقائية اللازمة لمنع انتشار العنف والأعمال الوحشية الى البلدان المجاورة؛

"(ج) أن يستكشف على سبيل الاستعجال سبل تقديم الغوث والمساعدة الانسانية الى اللاجئين والأشخاص المشردين؛

"(د) أن يتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن تدابير تقديم المساعدة الانسانية الى الأشخاص المشردين المحتشدين على طول الحدود مع تنزانيا وأوغندا وزائير وبوروندي؛

"(هـ) أن يطلعه على أية معلومات يتلقاها عن تدفقات الأسلحة الى رواندا، وأن يتشاور مع بلدان المنطقة ومع منظمة الوحدة الافريقية بشأن الجوانب العملية لتطبيق حظر الأسلحة الى رواندا؛

"(و) أن يقدم مقترحات بشأن إجراء تحقيق في التقارير الواردة عن حدوث انتهاكات جسيمة للقانون الانساني الدولي خلال النزاع.

"ويعتزم مجلس الأمن النظر على سبيل العجلة في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (S/1994/518) وفيما يقدمه الأمين العام من توصيات أخرى".

— — — — —